

Distr.: General
26 December 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ (جنيف، ٣-٥ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١١)

الرئيس - المقرر: السيد مينيليك أليمو غيتاهون (إثيوبيا)

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات وتوصيات المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١، الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/١٦.

وقد ركز المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ على الحق في التنمية واستمع إلى عروض الخبراء، استُكمل كل منها بتبادل تفاعلي للآراء، أفضت إلى توصيات بشأن تعزيز الحق في التنمية وإعماله بفعالية، ولا سيما بشأن دور المجتمع المدني ومساهمته والمساعدة والتعاون الدوليين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١	أولاً - مقدمة
٣	٩-٤	ثانياً - تنظيم المحفل الاجتماعي
٥	٥٤-١٠	ثالثاً - موجز المداولات
٥	٢٠-١٠	ألف - تعزيز الحق في التنمية وإعماله بفعالية، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية
١٠	٣٨-٢١	باء - التدابير والإجراءات اللازمة لإعمال الحق في التنمية لكل شخص على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دور ومساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
١٧	٥٤-٣٩	جيم - المساعدة والتعاون الدوليان وهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية
٢٣	٦٨-٥٥	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٣	٦٠-٥٥	ألف - الاستنتاجات
٢٤	٦٨-٦١	باء - التوصيات
المرفقات			
٢٦	الأول - جدول الأعمال المؤقت
٢٧	الثاني - List of participants

أولاً - مقدمة

- ١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٦، الحفاظ على المحفل الاجتماعي باعتباره فضاءً حيويًا للحوار بين ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشعبية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن القضايا ذات الصلة بتعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها. وعليه، اجتمع المحفل الاجتماعي سنويًا منذ عام ٢٠٠٨^(١).
- ٢- ووفقاً لقرار المجلس ٢٦/١٦، عُقد المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعيّن رئيس المجلس، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مينيليك أليمو غيتاهون، السفير المفوض فوق العادة والممثل الدائم لإثيوبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رئيساً - مقررًا للمحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١.
- ٣- ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي جرت في المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ واستنتاجاته وتوصياته.

ثانياً - تنظيم المحفل الاجتماعي

- ٤- أبرز الرئيس - المقرر في كلمته الافتتاحية أن فهم الحق في التنمية قد تطور ونضج خلال السنوات أله ٢٥ التي انقضت منذ اعتماد إعلان الحق في التنمية، ولا بد من الاعتراف بالفضل في ذلك لولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية. وشدد على أن الحق في التنمية سيساعد في إقامة صلة بين الحقائق الراهنة والتدابير الواجب اتخاذها للاستجابة لها. وسيترتب على ذلك التركيز على الأعمال الحقيقية لحقوق الإنسان على أرض الواقع وجعل بيئة المعونات أكثر فعالية والسعي إلى إقامة نظام تجاري أكثر عدلاً وإنصافاً والحرص على أن تكون التنمية مستدامة بيئياً، على ألا يغيب عن الأذهان أن الإنسان هو العنصر الذي يقود العملية برمتها^(٢).
- ٥- وباسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ألقّت ماريسيا ف. ج. كران، مديرة شعبة البحوث والحق في التنمية، كلمة ترحيبية. وأشارت إلى الأنشطة التذكارية العديدة التي جرت حتى الآن خلال الذكرى السنوية ووزارة المعلومات الواردة في تقرير المعلومات الأساسية الذي قدمته المفوضية السامية إلى المحفل الاجتماعي (A/HRC/SF/2011/2). وأبرزت على وجه الخصوص دور المجتمع المدني في تعزيز وحماية الحق

(١) للاطلاع على تفاصيل أخرى بشأن المحفل الاجتماعي، انظر

www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForumIndex

(٢) النسخة الكاملة للبيانات والعروض المتاحة للأمانة موجودة في الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق

الإنسان في: www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/StatementsPresentations.aspx

في التنمية وشددت على أن إشراكه ضروري لتحديد التحديات والعقبات وإيجاد الحلول للمشاكل الراهنة كذلك.

٦- وذكرت رئيسة مجلس حقوق الإنسان، لورا دوبي لاسيري (أوروغواي)، في كلمتها بأنها كانت ترأس المحفل الاجتماعي للعام السابق وشددت على أن المحفل فضاءً مثالي للحوار التفاعلي بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وأبرزت الأبعاد المتعددة للتنمية وركزت بصفة خاصة على مسألة الاستدامة. إن التنمية وسيلة لتحقيق الرفاه للسكان والإدماج والعدالة الاجتماعيين. وتسير التنمية جنباً إلى جنب مع تعزيز المجتمع الديمقراطي وحقوق الإنسان. ورغم التقدم المحرّز والجهود المبذولة، ثمة عقبات وتحديات عديدة يتطلب تجاوزها التزاماً دولياً طموحاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٧- وكما طلب المجلس في قراره ٢٦/١٦، ركز المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ مناقشته على ما يلي: (أ) تعزيز الحق في التنمية وإعماله بفعالية، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية؛ (ب) التدابير والإجراءات اللازمة لإعمال الحق في التنمية لكل شخص على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دور ومساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ و(ج) المساعدة والتعاون الدوليان وكذلك هيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية.

٨- وعليه، أُعد برنامج العمل^(٣) بتوجيه من الرئيس - المقرر، مع مراعاة الإسهامات الواردة من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة. وعقد المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ مناقشة تفاعلية شملت ٢٩ عرضاً لخبراء بشأن سبع ندوات مواضيعية مختلفة بخصوص قضايا متصلة بالموضوع قيد النقاش وتميزت بعرض مواد سمعية - بصرية أُعدت للمحفل الاجتماعي.

٩- وبالإضافة إلى جدول الأعمال المؤقت (A/HRC/SF/2011/1؛ انظر المرفق الأول) وبرنامج العمل المذكور أعلاه، عُرض على المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ تقرير المعلومات الأساسية (A/HRC/SF/2011/2) الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عملاً بالفقرة ٨ من قرار المجلس ٢٦/١٦.

(٣) متاح في: www.ohchr.org/Documents/Issues/SForum/pow_SocialForum2011.pdf

ثالثاً - موجز المداوولات

ألف - تعزيز الحق في التنمية وإعماله بفعالية، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية

١ - التحديات والآفاق المستقبلية في مجال التنمية

١٠ - أشار كومي نايدو، مدير منظمة "غرينبيس - Greenpeace" (السلام الأخضر) الدولية، في معرض حديثه عن العدالة المناخية والحق في التنمية، إلى أن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية ينبغي أن تشكل مناسبة للدعوة إلى التحلي بإرادة كبيرة، ولاحظ التقدم المحرز وأوضح التحديات الرئيسية التي ينبغي معالجتها والسبيل إلى ذلك. غير أنه لا يوجد ما يستوجب الاحتفال نظراً لوجود كثير من الأزمات والمشاكل العالقة في العالم، ومنها تلك التي تمس معظم من يعينهم النقاش الدائر حالياً - أي أشد الأشخاص عرضة للأخطار وأشدهم تهميشاً وضعفاً. وأشار بصفة خاصة إلى عدم جني عائدات السلام بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، وعدم إدراك أن كوكب الأرض مورد محدود، وارتفاع عدد عمليات الانتخابات التي جرت دون أن تتبعها زيادة حجم الديمقراطية ونوعيتها، وتقلص حيز الديمقراطية المتاح للمجتمع المدني عقب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ورأى أن الأزمات المتعددة التي واجهناها مترابطة ولا يمكن معالجتها إلا بطريقة تتداخل فيها القطاعات، وليس كما لو كانت قضايا منفصلة. وأشار إلى أن تغير المناخ مسألة تتصل بالسلام والأمن والتنمية ومناصب العمل والطاقة والبيئة، طبعاً. ومن الضروري وجود رؤية للتنمية متجذرة في الانتقال إلى اقتصاد أخضر جديد. وفيما يتعلق بإطار مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ للأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن ينصب الاهتمام بصفة خاصة على إدماج معايير لقياس مدى التقدم المحرز في المجالين اللذين يشكلان حالياً الهدفين ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لإعمال المسألة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الإرادة السياسية لإنجازها. ومن الضروري كذلك الاعتراف بأن دور منظمات المجتمع المدني على الصعد الجزئية والمتوسطة والكلية مشروع ولازم. واحتتم بمناشدة الحكومات بأن تدرك أنه ينبغي احتضان المجتمع المدني باعتباره ذا دور رئيسي في تغيير أساليب الحكم والسياسات، فضلاً عن إيصال الخدمات، لأنها، إذا اكتفت بدوره في إيصال الخدمات، توشك أن تقول إنها تعتبره مجرد عمالة رخيصة وليس شريكاً كاملاً يعالج مسألة التنمية في شموليتها.

١١ - وأعرب أنطونيو توجان، الرئيس المشارك في رئاسة منظمة (BetterAid)، في معرض حديثه عن الحق في التنمية باعتباره أداة لتعزيز الكفاح من أجل كرامة الإنسان والتنمية البشرية، عن قلقه من أن مناخ الأزمة والكساد الحالي يعيق التقدم من أجل تحقيق التنمية المستدامة أو يقلب مساره. وبالتالي، فقد بات ملحاً للغاية العمل بوعي على تعزيز ورصد الحق في التنمية

باعتباره معلماً لكل من يطمح إلى تحقيق الرفاه والتنمية للبشرية. ويركز هذا الحق، بوصفه حق من حقوق الإنسان، على بعد التأهيل والتمكين والمشاركة والمساءلة. لقد كان دور المجتمع المدني، ضمن جهات أخرى معنية، هو ممارسة الضغط من أجل مزيد من المساءلة، وقد درجت مجموعات المجتمع المدني على استخدام أطر حقوق الإنسان والحق في التنمية لرصد المعونات والتعاون في مجال التنمية. وبخصوص المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في أكرّا في عام ٢٠٠٨، أشار إلى بعض التطورات الإيجابية، من قبيل التسليم بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني بوصفها في حد ذاتها جهات فاعلة مستقلة في مجال التنمية. ومن الضروري إشراكها في جميع مستويات التنمية والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. وقد قامت مجموعات المجتمع المدني بحملات من أجل إدراج موضوع فعالية التنمية القائمة على الحقوق في مناقشات المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وينبغي أن تشكل حقوق الإنسان صلب أي هيكل جديد للتعاون الإنمائي وأن يكمل دور منتدى التعاون الإنمائي. وذكر مقترحاً بوضع اتفاقية بشأن فعالية التنمية تكون برعاية منظومة الأمم المتحدة، وضرورة استكشاف السبيل لأن يكون للمعونة دور محفز في تعزيز الحق في التنمية وفعالية التنمية.

١٢- وأشارت كارين أرتس، أستاذة بمعهد الدراسات الاجتماعية، في إطار تناولها لدور القانون الدولي في أعمال الحق في التنمية، إلى أن سجل القانون الدولي فيما يتعلق بالحق في التنمية متباين. فعدا الإعلان نفسه، اضطلعت عدة صكوك قانونية دولية بدور رئيسي في جعل قضايا التنمية ضمن نطاق القواعد الملزمة. وشجعت على استعمال المعايير القائمة الملزمة قانوناً لتعزيز الحق في التنمية، من قبيل اتفاقية حقوق الطفل. كما شددت على أن الحق في التنمية، وإن كان يُنظر إليه بالدرجة الأولى على أنه يستهدف مسألتي التخلف ودور التعاون الدولي، حق لكل شخص ويسري على جميع البلدان، في الشمال والجنوب على حد سواء، ولا سيما مع ارتفاع معدل الفقر في الشمال ونشوء قوى جديدة في الاقتصاد العالمي. إن الأوضاع والأدوار في تغير، ومن شأن ذلك أن يساعد في إيجاد متغيرات وفضاءات وفرص جديدة للعمل من أجل أعمال الحق في التنمية. واحتتمت بالنداء إلى الاعتراف بالقانون الدولي الملزم القائم ذي الصلة بالحق في التنمية وتفعيله بالاحتجاج به بصوت عالٍ وبانتظام.

١٣- وخلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، تدخل كل من باكستان ومنظمة الشمال - جنوب في القرن الحادي والعشرين والصين والشبكة العالمية من أجل الحق في التنمية وقطر وملديف وشبكة حقوق السكن والأرض وسري لانكا والمغرب وإندونيسيا ومنظمة التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين ونيبال. وأعيد التشديد على أن ثمة ضرورة لإعمال الحق في التنمية على سبيل الأولوية. وأُعرب عن القلق إزاء أثر تغير المناخ، وبخاصة في تقادم حالة الفئات المستضعفة. وشُدّد على ضرورة نقل التكنولوجيا وإصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي وتناسق السياسات، وكذلك على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل اسطنبول بشأن أقل

البلدان نمواً. وأُعرب كذلك عن القلق لأنه، رغم دعوة منظمات غير حكومية إلى إنشاء إجراء خاص تابع لمجلس حقوق الإنسان معني بمسألة تغير المناخ وحقوق الإنسان، لم تُنشأ بعد أي ولاية من هذا القبيل، وقد كُرِّر هذا الطلب بهذه المناسبة. وفي الوقت ذاته، تم الترحيب بإنشاء ولاية جديدة بشأن نظام دولي ديمقراطي وعادل. وشُدّد على أهمية التعاون الدولي مع ضرورة تقاسم واضح للمسؤوليات بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، ويشمل ذلك التعاون الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب. وأُعرب عن القلق إزاء استخدام مفهوم التنمية لانتهاك حقوق الإنسان، كما يحدث مثلاً عند طرد أناس بحجة العمل على إنجاز الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى الحد من الأحياء الفقيرة في المدن. ويتضمن الاعتراض على هيمنة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. كما سلطت المناقشة الضوء على التحديات التي يطرحها تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني.

١٤ - وفي الكلمات الختامية، رد المشاركون على الأسئلة المحددة المطروحة والتعليقات المقدمة. وقد رأت السيدة أرتس، فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الحق في التنمية يقع ضمن نطاق القانون العرفي الدولي، أن بعض العناصر تشكل بالفعل جزءاً من القانون العرفي. والقيمة المضافة للحق في التنمية هي، في رأيها، التركيز على التدابير السياسية الشاملة والمتسقة على الصعيدين الوطني والدولي. وأعاد السيد توجان تأكيد الدور المحفز الذي يقوم به المجتمع المدني في إدماج إطار حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية التنمية وضمان المساءلة. وفيما يتعلق بمسألة المفاوضات بشأن تغير المناخ، شدد السيد نايدو على ضرورة وجود صك عادل وطموح وملزم قانوناً. وبخصوص مسألة العدالة المناخية، أشار إلى أنه ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها تثير الشقاق بل على أنها تتيح فرصة لإلقاء نظرة صادقة على المسألة ومحاوله معرفة الجهات التي تقع عليها المسؤولية التاريخية، وذلك بغرض ضمان المستقبل والانتقال من المخططات الوطنية المركزة إلى معالجات عالمية تتجاوز منطق مظالم التاريخ.

٢ - إعلان الحق في التنمية في ذكراه السنوية الخامسة والعشرين

١٥ - شدد كريغ موخيبر، رئيس فرع مسائل التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان يتساوى ويتكامل مع جميع حقوق الإنسان الأخرى. فمنطق إعلان الحق في التنمية ليس محل طعن. ومقتضيات الحق في التنمية إنما تضع الإنسان في صلب عملية التنمية مفترضة المشاركة الهادفة والحرّة والنشيطة وعدم التمييز والتوزيع العادل لمنافع عملية التنمية والسيادة على الموارد الوطنية وتعزيز جميع حقوق الإنسان الأخرى. ويستدعي الحق في التنمية اعتماد نهج للتنمية قائم على حقوق الإنسان. ولا يتعلق الأمر بالعمل الخيري بل بمراعاة واجب المساءلة التي تقع على عاتق أصحاب الحقوق والواجبات، وهم الدول في المقام الأول. إن المجتمع الدولي مسؤول أيضاً عن التعاون والتضامن الدوليين. ويحدد الإعلان أيضاً بشكل صريح العوائق التي كثيراً ما تعترض التنمية، من قبيل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفصل العنصري

والاحتلال الأجنبي والتهديدات بالحرب. وأضاف أن عناصر الإعلان الرئيسية منصوص عليها أصلاً في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتشمل مفاهيم مُدوَّنة منذ أمد طويل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان. وفي ضوء الأزمة المالية العالمية، توجد حاجة إلى إصلاح الآليات الاقتصادية والمالية الدولية. وجادل بأنه يمكن بالتأكيد إيجاد موارد للقضاء على الفقر بالنظر إلى الملايير التي استُعملت لإنقاذ المصارف.

١٦- وشدد كيشور سينغ، المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، على الروابط المفاهيمية بين الحق في التعليم والحق في التنمية. فكلما الحقين يُجسّد المبدأ الأساسي المتمثل في تكافؤ الفرص وأن للفرد حقوق ومناخ له سبل التمكين. ويساهم الدور التمكيني للتحقق في التعليم في أعمال الحق في التنمية. ومن شأن التعليم الواسع القاعدة والمرن على حد سواء، باعتباره برنامجاً للتنمية، أن يشكل قوة دافعة لتحقيق التنمية. كما لفت السيد سينغ الانتباه إلى أهمية التعليم كأداة للحد من الفقر. وينبغي تحويل التركيز نحو جودة التعليم التي تمكن الأشخاص من المساهمة في التنمية. والتعليم عامل أساسي لتسريع وتيرة التقدم في اتجاه تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، ينبغي اعتبار التعليم أولوية في مخطط الأمم المتحدة للتنمية. وبعد أن قدم السيد سينغ بعض الأمثلة العملية على الكيفية التي يعزز بها الحق في التعليم الحق في التنمية، سلط الضوء أيضاً على التحديات المطروحة فيما يتعلق بتعزيز الحق في التعليم من منظور إنمائي.

١٧- وتلت السيدة يوبي كيم، موظفة دعم الولاية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بيان المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع، ماجدالينا سيولفيدا. وشددت على أن إعلان الحق في التنمية أرسى حجر الزاوية لعملية إنمائية تشاركية. ومن بين أكبر التحديات التي تواجه أعمال هذا الحق الارتفاع المفزع لمستوى التفاوت بين البلدان ودخلها. ونظم الحماية الاجتماعية تضع الإنسان في صلب عملية التنمية ولها آثار إيجابية وتعزز التمتع بالحقوق. وشددت المقررة الخاصة على أن الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية هو في حد ذاته حق أساسي من حقوق الإنسان وعامل أساسي لفعالية سياسات التنمية. ويتوقف الأعمال الكامل للتحقق في التنمية على تمكين المرأة؛ ومن ثم ينبغي لراسمي السياسات أن يكرسوا مزيداً من العناية لمسألة المساواة بين الجنسين. ويشكل التعاون والمساعدة الدوليين العمود الفقري لأعمال الحق في التنمية. واقترحت أن تنظر الدول في مسألة فرض ضريبة على المعاملات المالية بغية استرداد تكلفة الأزمة الاقتصادية. وينبغي أن تتسم إدارة المؤسسات المالية بقدر أكبر من الإدماج والتمثيلية والانفتاح.

١٨- وشددت فيرجينيا داندان، الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، على أن التضامن الدولي ينبغي أن يشكل عنصراً لا غنى عنه من عناصر الجهود الرامية إلى أعمال الحق في التنمية، وهو ما من شأنه أن يساعد في تقليل الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من خلال دعم الخطابات والإعلانات بإجراءات ملموسة. إن التضامن الدولي

كحق من حقوق الإنسان يجمع الشعوب على تنوعها في كل متناغم. وشددت السيدة داندان على أهمية الإنصات إلى صوت الشعب. وينبغي الذهاب أبعد من التوقعات والسعي إلى معرفة كيف يعرف الناس أنفسهم التنمية والرفاه. إن مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعمال الحق في التنمية ستتطلب نهجاً أكثر استنارة يقوم على الشعور بالانتماء والتضامن الدولي. ويمكن تعلم الكثير من الأشخاص العاديين الذين يعيشون حياتهم سويًا ويعالجون مشاكلهم ويجدون لها الحلول في نهاية المطاف، وهم موحدون ومتضامنون، ويمارسون حقهم في التنمية.

١٩ - وخلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، تدخل ممثلو كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد ماريا دي دون بوسكو وكوبا وقطر ورابطة كومونيتار ميرسيديس ومنظمة الشمال - جنوب في القرن الحادي والعشرين ورابطة مواطني العالم وشبكة حقوق السكن والأرض وإكوادور ومصر. ودُكر أن الحق في التنمية يعزز الرسالة بأنه ما من شيء يمكن أن يساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية سوى نظام عادل ومتعدد الأطراف يصلح للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من التنمية. ويشكل إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية باستخدام نهج قائم على تلك الحقوق قيمة مضافة لدى تحليل الأسباب الهيكلية للفقر، بما يمكن من حسن إدراك من الذي يتعرض للإقصاء ولماذا. ويتعزز هذا النهج من الناحية المفاهيمية بالحق في التنمية، الذي ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مجموعة من سياسات ومبادئ وإجراءات التي تتيح التمكين، تطورت عبر ثلاثة عقود من الممارسة في مجال التنمية والتي تجسد اليوم توافق آراء المجتمع الدولي. وشُدّد على أهمية التعليم الجيد لإعمال الحق في التنمية. وأُعرب عن القلق إزاء تزايد عدد الذين يعانون الجوع وسوء التغذية والفقر ومحدودية نقل التكنولوجيا والمشروط عادةً وتقلص حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وأثر الأزمات العالمية على البلدان النامية وأثر التدابير القسرية الانفرادية. لا بد من وجود تعاون دولي يتوخى بصدق إعمال جميع حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاقتصادية ونزع السلاح. وتبادل المتكلمون المعلومات بشأن الجهود الوطنية لإعمال الحق في التنمية. إنه من الضروري إزالة عوائق التنمية، بما في ذلك حالات التفاوت في السوق العالمية والنموذج الاقتصادي الليبرالي الفاشل واستغلال الموارد الطبيعية، وتسوية التزايدات وفض الحروب. وينبغي أن تشكل حقوق الإنسان صلب حملة مكافحة الفقر المدقع. وإدراك قيمة التضامن الدولي مسألة مهمة لتحسين مدى التقدم في سبيل تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري توفير إطار ملزم قانوناً لإعمال الحق في التنمية. وبصفة أعم، أُعرب عن القلق بخصوص عدم إحراز ما يكفي من التقدم في إعمال الحق في التنمية وبخصوص نظام الحوكمة العالمي غير المتوازن وضغط البلدان الصناعية على البلدان النامية لتفتح أو تُخصص أسواقها. كما أُعرب عن القلق لعدم تحقيق شيء يُذكر من حيث التوجهات المعلنة رغم ٢٥ عاماً من الجهود، ولأنه يتبين أن إعمال حقوق الإنسان في الوقت الراهن أصعب من ذي قبل. وجرى التشديد على ضرورة الحوار

والتفاهم بخصوص الحق في التنمية. ولتعزيز هذا الحق، يلزم إيجاد الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في أنحاء متفرقة وتعزيز التوافق الدولي واحترام التعهدات المقدمّة. كما أعرب عن القلق بخصوص الهوة القائمة بين الاعتراف بالحقوق وإعمالها. ورغم التشديد على أهمية دور المجتمع المدني، فقد جرى التأكيد أيضاً على أن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد بيئة وطنية ودولية مواتية تقع على عاتق الدول.

٢٠- وركز المشاركون في كلماتهم الختامية على مسائل محددة. ففيما يتعلق بالقيمة المضافة للحق في التنمية، ثمة من أكد أن التركيز على الإنسان باعتباره صلب عملية التنمية مسألة أساسية. ومن شأن التضامن الدولي أن يساعد في إيجاد بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية. وشُدّد على أهمية تقديم أمثلة ملموسة على الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التعليم في تحقيق التنمية. وفي هذا السياق، أُشير إلى أهمية وجود معايير للقياس في ميدان التعليم وتوفير التعليم الثانوي والأساسي الجيد النوعية وأهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وأهمية المساعدة والتعاون الدوليين في ميدان التنمية. وإحراز مزيد من التقدم في إعمال الحق في التنمية، من الضروري التواصل مع الناس العاديين وتعبئة المجتمع المدني من أجل الحق في التنمية. كما يلزم إدماج الحق في التنمية سويّاً مع جميع الحقوق الأخرى في عمل الوكالات ذات الصلة. وثمة تقدم يتحقق من حيث الالتزام بالجمع بين التنمية وحقوق الإنسان وفيما يخص الأنشطة على الصعيد الشعبي والمطالبة بالحق في مشاركة نشيطة وحرّة وهادفة. وإذا كانت الدول هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تفعيل إعلان الحق في التنمية، فإن التعاون الدولي وإصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي هما على نفس القدر من الأهمية أيضاً. والحديث عن القصور في إعمال الحق في التنمية يسري أيضاً بالنسبة لحقوق الإنسان بصفة أعم، ذلك أن الظرف الراهن ليس مواتياً لتعزيز حقوق الإنسان.

باء- التدابير والإجراءات اللازمة لإعمال الحق في التنمية لكل شخص على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دور ومساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

١- استراتيجيات العمل القانوني والاجتماعي والحق في التنمية

٢١- سرد ويلسون كيسانغ كيبا كازي، من مجلس رعاية مصالح الإندورويين، في معرض حديثه عن كفاح الإندورويين من أجل نيل الاعتراف وتحقيق التنمية، تاريخ طرد مجتمع الإندورويين من أرضه وكفاحه القانوني، الذي أفضى في نهاية المطاف إلى اتخاذ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام ٢٠١٠ قراراً يعترف، ضمن جملة أمور، بانتهاك السلطات الكينية للحق في التنمية. وتكلم بإسهاب عن الجهود التي بذلها الإندورويون بعد اعتماد القرار وذكر بالتحديات التي واجهها مجلس رعاية مصالح الإندورويين وباحتياجاته. والتحديات الرئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ هي: (أ) ضمان وصول مجتمع الإندورويين بلا قيود

إلى بحيرة بوغوريا والمواقع المحيطة بها لأغراض دينية وثقافية ولرعي الماشية؛ (ب) دفع تعويضات مناسبة عن الخسارة المتكبدة ورسوم من الأنشطة الاقتصادية القائمة وضمن استفادة الإندورويين من فرص العمل داخل الحماية؛ (ج) الدخول في حوار مع المشتكين من أجل التنفيذ الفعال لهذه التوصيات.

٢٢- وأشار بُول كيببيجين كيبسوي، من مجلس رعاية مصالح الإندورويين، في معرض حديثه عن أعمال العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والحق في الحصول على التعليم الأساسي إلى التحديات التي تعيق حماية حقوق الأقليات. وأبرز على وجه الخصوص أهمية الاعتراف لجماعة ما بصفة الأقلية من أجل الحماية الفعالة لحقوق أفرادها وأشار في هذا الصدد إلى التطورات التشريعية في كينيا. ولحماية حقوق الأقليات على نحو أفضل، أوصى بما يلي: الاعتراف القانوني بالأقليات؛ وتعزيز قدرات الأقليات والموظفين الذين يعملون مع مجتمعات الأقليات فيما يتعلق بمسائل السكان الأصليين؛ وضمن الحصول على التعليم الأساسي للأقليات؛ وتحسين خدمات الرعاية الصحية؛ وإبلاء عناية خاصة للأطفال ذوي الإعاقة؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ وضمن الأمن للجميع في المناطق المعرضة للزلازل.

٢٣- وبخصوص التقاضي بشأن الحق في التنمية، تكلمت لوسي كلاريدج، رئيسة قسم الشؤون القانونية في المنظمة الدولية لفريق حقوق الأقليات، بتفصيل عن قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب السالف الذكر الذي أثبت وقوع انتهاك للحق في التنمية. وأوضح القرار أن الإخلال بالشروط الموضوعية والإجرائية على حد سواء يشكل انتهاكاً للحق في التنمية. وخلص القرار إلى أن أية عملية تدرج في سياق الحق في التنمية ينبغي أن تستوفي خمسة شروط هي: الإنصاف وعدم التمييز والنهج التشاركي والمساءلة والشفافية؛ على أن تشكل المساواة وحرية الاختيار موضوعين شاملين. وأوضح القرار كذلك أن الحق في التنمية يجوز التقاضي بشأنه بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ ويُن واجب الدولة القومية؛ وأشار بصفة خاصة إلى أن التنمية ليست اقتصادية فحسب ولا هي مجرد نماء القدرات الوطنية؛ وركز على العملية وعلى النتائج، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاركة؛ وشدد على أهمية حرية الاختيار والرفاه. وأوصت السيدة كلاريدج بالاحتجاج بالحق في التنمية بوتيرة أكثر انتظاماً. كما شددت على واجبات الجهات الفاعلة غير الدول، ولا سيما الشركات التجارية، فيما يتعلق باحترام حق الشعوب الأصلية في التنمية.

٢٤- وركز ميلون كوئاري، مدير شبكة حقوق السكن والأرض، في معرض حديثه عن إخلاء الأراضي والحق في التنمية، على عمليات الإخلاء القائمة على منطق السوق وأسبابها وسماتها المشتركة. فلا يُقدّم إخطار مسبق عادةً إلى المعنيين بالإخلاء وتجري عمليات الإخلاء دون مشاورتهم ودون إطلاعهم على المعلومات ذات الصلة؛ ولا توجد أي عملية تشاركية لاتخاذ القرار، وقلما تُتاح بدائل للسكن، وتُستعمل القوة المفرطة لدى تنفيذ هذه العمليات. واسترعى الانتباه إلى عدم وجود سخط عام إزاء عمليات الإخلاء من هذا القبيل. كما لفت

الانتباه إلى ممرات "مشاريع الطاقة العملاقة" التي تشكل انتهاكاً صارخاً للحق في التنمية. والمفزع في الأمر أن الحكومات تحتج بالحق في التنمية وبالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية لتبرير عمليات الإخلاء من هذا القبيل. إنه ينبغي التصدي لاستخدام "المصلحة العامة" لتبرير عمليات الإخلاء ووقف المضاربة في الأراضي والعقارات؛ وعلى نطاق أوسع، ينبغي التصدي لما يشكل جذر المشكلة، أي السياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

٢٥- وشدد بريت ثييل، أحد المديرين التنفيذيين لهيئة المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن استراتيجية التقاضي وغيرها من أشكال المساندة القانونية يمكن أن تدعم مسألة اعتماد نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، الذي يوفر أيضاً الوسائل التي يمكن لأصحاب الحقوق أن تحدث بذلك سوابق قانونية تراعي وجهات نظر الفئات المهمشة أو المستضعفة وبالتالي المساعدة في تحديد معايير حقوق الإنسان وإخضاع الجهات الفاعلة للمساءلة. وأوصى بزيادة مستوى المساندة القانونية وبدعم عملية تعميم التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبإيجاد سبل لاستخدام هيئات المعاهدات على نحو أفضل. وفيما يخص إطار الأهداف الإنمائية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ذكر السيد ثييل أنه من اللازم، لتعزيز الحق في التنمية فعلاً، الإدماج الصريح لنهج التنمية القائم على حقوق الإنسان بوصفه ركناً بيناً ومركزياً في نموذج التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦- وخلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، تدخل كل من الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي والمركز الآسيوي للموارد القانونية والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم والمرصد الاجتماعي والمغرب ومعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والرابطة من أجل مواطني العالم والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع والجزائر وأمانة هيئة العقد الأفريقي للمعوقين وأوروغواي. ولُفت الانتباه إلى إمكانية الاعتماد على هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل كوسيلة للسعي من أجل تنفيذ القرارات التي اعتمدها الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، كما هو الشأن في حالة الإندوروين. وشدد على أنه يمكن فصل مسألة الحق في التنمية عن قضايا الإدارة الرشيدة والمساءلة وحملة مكافحة الفساد. ونوقشت مسألة معرفة مدى ضرورة إيجاد إطار جديد للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما الذي يمكن فعله لمواءمة هذا الإطار مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وشدد أحد المتكلمين، في معرض تسليطه الضوء على قضية عمليات الإخلاء في سياق الأحداث الرياضية الكبرى وبمجة التنمية وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بها، على ضرورة معالجة هذه المسألة بالموازاة مع التصدي للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية السائدة. وأشار بالتحديد إلى أن التعليم الجيد النوعية يعني أيضاً التعليم الذي يلي احتياجات السكان بحيث يحقق لهم قدرات تمكنهم من أعمال حقهم في التنمية. ويكتسي التضامن الدولي أهمية ليس في التعاون بين الشمال والجنوب فحسب بل كذلك في تعاون بلدان

الجنوب فيما بينها. واعترف بأن السياسات والقوانين لا تكفي لإعمال الحق في التنمية. فتحقيق تلك الغاية يتطلب أيضاً استراتيجيات تنفيذ عملية وموظفين ذوي دراية وما يكفي من المخصصات المالية من الميزانية.

٢٧- وفي الكلمات الختامية، جادل المشاركون، ضمن جملة أمور، بأن النهج القائم على حقوق الإنسان يعطي خصوصية أعمق للحق في التنمية؛ وأنه يمكن اعتباره إطاراً لحشد المساندة للحق في التنمية. أما بخصوص مسألة "المصلحة العامة"، فقد ذكر أنه من الضروري تحليل حقوق الإنسان من زاوية المصلحة العامة. وفيما يتعلق بمسألة الفساد والإفلات من العقاب وأثرهما على حقوق الإنسان، أشير إلى أنه يمكن، في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بجهات مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف، أن يشكل التأثير عليها استراتيجية عملية لضمان التقيد بحقوق الإنسان وتوخي المساءلة. وللتأثير في إطار التنمية لمرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، من اللازم الدعوة بصوت واحد إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، شدد أيضاً على العبارات التي صيغ بها إعلان الألفية ركزت بشدة على حقوق الإنسان وهو ما ينبغي أن يُراعى في المناقشات بشأن خطط التنمية الجديد. وثمة من رأى أنه لا حاجة لإطار جديد معتبرين أنه يكفي إعادة تأكيد الالتزامات التي قطعت بموجب صكوك حقوق الإنسان. على أنه أقر بأنه لا مناص تقريباً من وضع إطار للأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ وأنه من الضروري بالتالي الضغط من أجل إدماج صريح لمعايير حقوق الإنسان. وشدد على ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في استعمال الطاقة وأنماط الاستهلاك والسياسات الاقتصادية. ومن بين دواعي القلق الرئيسية بخصوص مشاريع الطاقة الكبيرة الحجم، حتى لو كانت تشمل أنماط إنتاج الطاقة المتجددة، أنها لا تفيد في كثير من الأحيان من يعيشون في المناطق المتأثرة. فهذه المشاريع تنطوي في كثير من الأحيان على مستويات عالية من الفساد وعدم المساءلة. وبخصوص ضرورة وجود صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، تم التشديد على ضرورة التركيز على مسألة التنفيذ، بينما تواصل النقاش بخصوص ما إذا كان يلزم وضع إطار معياري ملزم. واعترف بأن كثيراً من عناصر الحق في التنمية مُدرج أصلاً في الصكوك الملزمة قانوناً وبعضها معترف به بالفعل كجزء من القانون الدولي العرفي.

٢- العدالة الاجتماعية والحق في التنمية

٢٨- أبرز كوداكو أكشي دوي، المدير التنفيذي لأمانة هيئة العقد الأفريقي للمعوقين، أن التنمية ينبغي أن تحسن الظروف المعيشية وأن تمكن المعوقين ليرزوا إمكاناتهم. ولكنهم، في الواقع، محرومون من الاستفادة من الموارد. والحالة أسوأ في البلدان النامية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الرديئة. إنه ينبغي أن تعالج سياسة التنمية مسألة الإعاقة من منظور أساسه حقوق الإنسان، وتطبق مؤسسات عديدة في الوقت الراهن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. فتمكين الجميع هو السبيل الوحيد للحد من الفقر وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعني تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتنمية والإعاقة يقتضي إزالة العقبات وتغيير المواقف. وللأسف، لا تأخذ عمليات البرمجة في كثير من الأحيان مسألة الإعاقة في الاعتبار، وهي المسألة التي تعاني بشكل عام من نقص في المعرفة بها ومن نقص في الإرادة السياسية.

٢٩- وأعربت فريدة باندا، وهي أستاذة بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية، عن قلقها إزاء بطء التقدم في مجال التنمية فيما يتعلق بالمرأة. وأشارت إلى مختلف الإنجازات المعيارية فيما يتعلق بالمرأة والتنمية. فالمرأة لا تزال تتحمل عبء تنشئة الأطفال والحياة اليومية. ولا تزال وفيات الأمومة من بين دواعي القلق الملحة. وتختلف برامج التنمية التي لا تراعي القضايا الجنسانية في كثير من الأحيان أكثر سلبية على المرأة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي. وأشارت بصفة خاصة إلى بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٣ والذي يكاد يحدد بالضبط ما ينبغي أن تكون عليه التنمية والتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمرأة. وشددت السيدة باندا على ضرورة تنفيذ المادة ٨ من إعلان الحق في التنمية. ورأت أنه لا يوجد أي داعٍ لاستحداث أطر معيارية جديدة بدلاً من ذلك التفكير في السبيل لتفعيل السياسات والمعايير القائمة.

٣٠- وشدد إكتور أليخاندرو، من الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، في معرض حديثه عن الشباب الساعين إلى استعادة حقوق الإنسان، على أهمية الإنصات إلى صوت الفقراء. وأشار إلى تجربته الشخصية وإلى مشروع مكتبة الشارع التابع للحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع الذي اكتُشف من خلاله الكثير عن حياة الشباب على الصعيد المحلي ومشاكلهم الاجتماعية. ومن خلال هذا المشروع، تمكن الشباب أيضاً من اكتشاف واقع بلدهم. ومن المهم مراعاة آراء الفقراء، ولا سيما الشباب منهم، في القوانين والسياسات. وينبغي اعتبار الفقراء فاعلين من أجل التغيير. ومن المهم كذلك إدراك أثر التخلف والفقر على المجتمعات. ولتحقيق التنمية الحقيقية، من اللازم وضع سياسات كلية وتعزيزها. وينبغي أن يؤثر التغيير في الحياة اليومية للأشخاص. ويجب أن يجري الحوار فيما بين جميع المعنيين حتى يتسنى أخذ واقع كل شخص في الاعتبار.

٣١- وأعربت العروضة المشار إليها أعلاه مناقشةً تفاعليةً تدخّل خلالها ممثلو كل من قطر ورابطة مواطني العالم والمكسيك. وبيّنت التدخلات الجهود الوطنية لإعمال الحق في التنمية، وشددت بصفة خاصة على التدابير الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. ولفت نموذج آخر الانتباه إلى جهود بذلتها مجتمعات محلية أفضت إلى زيادة في مستوى الإنفاق على الصحة العامة. وأقامت تجربة وطنية أخرى صرحها على مبدأ تنفيذ عملية التنمية باعتبارها حق من حقوق الإنسان يرمي إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٣٢- وفي الكلمات الختامية، أعرب المشاركون، ضمن جملة أمور، عن اهتمامهم بضرورة وجود صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. وشُدِّد على أن المعوقين لا يحصلون، بمجرد عودتهم إلى العيش في مجتمعاتهم، على الخدمات التي تقدمها لهم المؤسسات، وهو ما يطرح مشكلة. وفيما يخص عنصر المشاركة، شُدِّد على أن المعوقين، الذين يعتبرون أنفسهم جهات فاعلة اقتصادياً واجتماعياً يرغبون في أن يكونوا منتجين وفي الاضطلاع بدور. وفي أفريقيا، أُحرز تقدم كبير في ميدان المشاركة السياسية للمعوقين، ويشغل كثير منهم مناصب حكومية وسياسية. وأوصي بأن تصدق جميع البلدان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بإمكانية صياغة بروتوكول أفريقي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي الحرص على عدم التنازل عن المعايير العالمية. ولدى تنفيذ المعايير الدولية، من المهم استيعاب أحكامها وفهمها وتحليل مضمون الاتفاقية وبناء قدرات التنفيذ وتيسير الحوار وتحديد الأولويات وتقديم المساعدة.

٣- النهج الابتكارية للمشاركة والمساءلة في مجال التنمية

٣٣- أوضحت يارا بيتريكوفسكي أوليفيرا، من معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، في معرض حديثها عن الميزانيات العامة وحقوق الإنسان - تجربة برازيلية لتعزيز المشاركة الاجتماعية في رسم السياسات العامة، الدور الذي يضطلع به المفكرون والشعوب الأصلية ومجموعات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والتنمية التشاركية. لقد طرح الدَّين العام البرازيلي والعدالة الضريبية ونموذج التنمية تحديات جديدة لإعمال حقوق الإنسان. وكان معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية نشيطاً في الانتقال إلى الديمقراطية ووضع نهجاً للميزانية العامة وحقوق الإنسان يُستعمل من خلاله تحليل الميزانية العامة للنظر في المسائل الرئيسية، بما في ذلك المشاركة في التنمية وتوزيع منافعها والحقوق والحريات وتحصيل الأموال العامة وتوزيعها. وأوضحت الإجراءات والمنهجية المتبعة في تحليل الميزانية العامة وقدمت عرضاً عن مشروع جديد يُتقَّف في إطاره الشباب ويُمكنون في مجال حقوق الإنسان والميزانية العامة، وبخاصة من خلال حلقات العمل والتثقيف الفني.

٣٤- أشارت زوي يونغ، مخرجة أفلام مستقلة وخبيرة استشارية في أفلام الفيديو التشاركية، في معرض حديثها عن استخدام رسائل الفيديو ووسائط الإعلام التشاركية في عملية التنمية، إلى كلمة "Development - التنمية" مرادفة أحياناً لكلمة "unfolding". بمعنى "فرد". ويتوقف الحق في التنمية على وجود فضاء للتحرك والنمو وكذلك عناصر الحياة من ماء وهواء وطاقية. وأوضحت أن أصل إنتاج أفلام الفيديو التشاركية يعود إلى البحث عن سبل لإبراز صوت المهمشين أفراداً وجماعات. وتمثل القيمة المضافة في أن المجتمعات نفسها تصوغ الرسالة باستخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة وبمساعدة من مدرِّبين في مجال وسائط الإعلام. ويمكن الآن تجاوز حاجزي المسافة واللغة بأدنى قدر من النفقات، وتلبي وسائل الاتصال التشاركية حاجة الأشخاص ورغبتهم في تمثيل أنفسهم بطريقتهم. وشددت

على أن فيلم الفيديو التشاركي وسيلة ابتكارية وفعالة من حيث التكلفة للخوض في المسائل الصعبة المتمثلة في المساءلة والتمكين والاستدامة في ضمان الحق في التنمية.

٣٥- وقدم جيمي كيريسيك، وهو ناشط اجتماعي، في عرض حديثه عن أفلام الفيديو التشاركية المنتجة في جزر سليمان، نموذج شريط فيديو تشاركي استُعمل لتشجيع الإدارة والتنمية المستدامتين للنظام الإيكولوجي وتكيف المجتمعات مع الآثار المناخية، وذلك بصنع القرار والتخطيط بطريقة تشاركية. وتعمل المجتمعات المحلية، بالتعاون مع "محلل المجتمع القبلي لأرض لورو"، وهو منظمة غير حكومية محلية يوجد مقرها في تشويسبول، على توحيد جهودها من أجل إدارة مواردها البحرية والغابية، متوخية بذلك بالدرجة الأولى الحد من قابليتها للتأثر بتغير المناخ.

٣٦- وتناول دافيد غون، من مؤسسة Incidental، و لينو فوث، من مؤسسة Sa Sa Art Projects، مسألة الثقافة والتنمية، مُستشهدين في ذلك مثال مشروع Neak Ta المنفذ في كمبوديا. وأكدوا أن المشاركة عنصر أساسي في الفن وكذلك في التنمية. وفي كمبوديا، كان الفن، الذي أثرت في تنميته الجهات المانحة والمنظمات الدولية، يعكس مصالح هذه الجهات التي كانت تركز على أشكال الثقافة التقليدية وتهمل الأشكال الحديثة. ووصف السيد غون مشروع Neak Ta، وهو مشروع معاصر للثقافة والتنمية. ومن شأن المشاريع الثقافية أن توفر فضاء لإبراز الهوية وإطلاق العنان للانفعالات. وشدد على أهمية التشكيك فيما يُنسب إلى الأصالة واقترح تشجيع معرفة أشكال أخرى لما يمكن أن يكون عليه الحال من خلال المشاريع الثقافية. وعلق السيد فوث على الطريقة التي يريد بها المستثمرون عصرنة وخصخصة بريد بنوم بنه وجادل بأن ربط التنمية القائمة على حقوق الإنسان والحرية الفنية في نهج تجريبي وتشاركي يسمح باستكشاف الهوية وبإيجاد فضاء لتمكين الفنانين من معاينة الثقافة الكمبودية. واقترح السيد غون التدبر بحق في العلاقة بين الثقافة والتنمية وفي الكيفية التي يمكن أن تنقد بها الثقافة عملية التنمية وتساهم فيها وتتفاعل معها ومقاومة الهويات المفروضة في الوقت نفسه. ورأى أن المشاريع الثقافية بإمكانها تقديم الكثير لتعزيز التفاهم ومعالجة أثر التنمية الثقافي والنفسي. إنها تُتيح بلورة أشكال جديدة من التفاعلات التعاونية.

٣٧- وأعقب العروض المشار إليها أعلاه مداخلات قدمها ممثلو كل من شبكة حقوق السكن والأرض ورابطة مواطني العالم والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم. وأشار إلى أن العمل المتعلق بالميزانيات يتسم برحابة الأفق. وأثير سؤال المعرفة إذا كان بإمكان التحليل المتعلق بالميزانية أن يغير بالفعل النظام النيوليبرالي وتوجهاته السياسية ويعالج حالات التفاوت. وفيما يتعلق بفيلم الفيديو التشاركي، أشار إلى أنه يصعب التقاط صور لانتهاكات حقوق الإنسان لأسباب عملية ويصعب عرض تلك الأفلام على القنوات التي يتابعها جمهور عريض. وأشار إلى أن مخصصات الميزانية للتعليم ينبغي أن تتناسب وأهمية الحق في التعليم من أجل التنمية.

٣٨- وفي الكلمات الختامية، رد المشاركون على أسئلة محددة وُجِّهت إليهم. ورداً على سؤال بشأن استخدام أشكال فنية محددة، أُشير إلى أن المشاريع الفنية ذات الأساس المجتمعي تمنح للمجتمعات المعنية الفضاء المواتي لتقرّر شكل النشاط. وأشير إلى أن فيلم الفيديو التشاركي يمكن الأشخاص من تحديد ما تعنيه لهم التنمية. ورغم أن المجتمعات قد لا تكون واعية حتى بالحق في التنمية، فإن الشباب على نطاق العالم يستعملون بالفعل تكنولوجيا الاتصالات للإعراب عن دواعي قلقهم. وقيل إن التكنولوجيا تُستعمل بشكل متزايد لتصوير انتهاكات حقوق الإنسان ولكن ذلك ينطوي على خطر ألا تُمثّل سوى وجهات نظر معينة، ولذلك يقع على الوكالات دور تيسير التدريب توجيهاً لضمان الحقوق والإنصاف. وفيما يخص أثر تحليل الميزانيات على سياسات الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً، أُشير إلى أن النموذج السائد لا يمكن تغييره إلا بتغيير العقلية. ومن المهم تعبئة الأشخاص، ولا سيما الشباب، من أجل إحداث ثقافة لتغيير السياسات قائمة على حقوق الإنسان.

جيم- المساعدة والتعاون الدوليان وهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية

١- الإطار المؤسسي الدولي: بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية

٣٩- قدمت زيلجكا كوزول رايت، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لمحة عامة عن تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٠: نحو بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً^(٤). وشددت على أن العولمة أدت، في حالة أقل البلدان نمواً، إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية وتزايد درجة التفاوت. وكان التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطيئاً حتى في البلدان التي سجلت نمواً اقتصادياً قوياً. وكان على أقل البلدان نمواً، المعتمدة على تصدير السلع الأساسية والمواد الخام الصناعية وعلى الصناعات التحويلية المعتمدة على كثافة العمالة، مواجهة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وقد تفاقم مواطن الضعف الهيكلي بسبب تراكم أوجه الضعف على مستوى البنية العالمية. وباتت أقل البلدان نمواً معرضة للصدمات الخارجية ولم يعد لديها قدرة كافية لزيادة الإنتاجية. وفي ضوء هذا الواقع، دعت البنية الإنمائية الدولية الجديدة إلى حوكمة أكثر شمولاً في مجالات المالية والتجارة والسلع الأساسية والتكنولوجيا وتغير المناخ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعلق الأمر بإطار شامل للتنمية يتألف من خمسة أركان هي: البنية المالية الدولية، بما في ذلك نظام المعونات وتخفيف وطأة الديون والنظم الخاصة بتدفقات رؤوس الأموال؛ ونظام التجارة المتعدد الأطراف؛ ونظام السلع الأساسية؛ وبنية المعارف، بما في ذلك نقل التكنولوجيا واقتناؤها؛ ونظام التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتهدف البنية الجديدة إلى دعم تعبئة الموارد المحلية وتولي الاهتمام لزيادة الأخذ بزمام الأمور والاستقلال الذاتي وهامش الحركة.

(٤) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.D.5.

٤٠ - ورأى بول كوينتوس، مؤسسة شبكة إنغلوود للفرص التجارية، في معرض حديثه عن مؤتمر ريو+٢٠ وتحديات التنمية، أن إعلان الحق في التنمية أداة للدعوة من أجل إقامة نظام دولي أكثر إنصافاً وديمقراطية. ورأى أنه يمكن إطلاق حملة للتعبئة من أجل التنمية الشاملة والمتعددة الجوانب تستند إلى مفهوم الحق في التنمية، وتقيم روابط مع مجموعة كبيرة من المسائل، من قبيل القضاء على الفقر والسيادة الغذائية والعدالة الإيكولوجية/المناخية والسيادة الوطنية. وهذه الحملة التي يمكن إطلاقها على الصعيدين الوطني والدولي، تهدف إلى مساءلة الحكومات الوطنية والهياكل الإقليمية والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة عبر الوطنية عما تفعل. واعتبر أن الإمكانيات التي ينطوي عليها إعلان الحق في التنمية وكذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لم تُستثمر بعد، كما يتبين من الضعف المستمر الذي يعترى البيئة والتراجع فيما يتعلق بمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. ولتعزيز الحق في التنمية ومبادئ ريو، أوصى السيد كوينتوس باغتنام مناسبة مؤتمر ريو+٢٠ للترويج لنهج التنمية المستدامة القائم على حقوق الإنسان. ويتعين بيان الفائدة التي ينطوي عليها الحق في التنمية بالنسبة لمسائل من قبيل الطاقة والأمن الغذائي والمائي من أجل إظهار جدوى الحق في التنمية للتعبئة الاجتماعية ولعمل المجتمع المدني. ودعا السيد كوينتوس وكالات الأمم المتحدة إلى المشاركة بقوة أكبر في حشد الاهتمام بالسياسات ذات الصلة. ومن الضروري إعادة النظر في القيم وأنماط الحياة والتصور للحياة الجيدة والعلاقات الاجتماعية والعلاقة مع الطبيعة.

٤١ - وشدد شابالالا دالينديبو، من جامعة ماستريخت، في معرض حديثه عن تغير المناخ وحقوق الإنسان والملكية الفكرية، على أن الحق في التنمية عنصر أساسي من عناصر النظام القانوني المتعلق بتغير المناخ. إنه أساس مطالبة البلدان النامية بنقل التكنولوجيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وفي الواقع، ليس هناك للأسف، أي نقل للتكنولوجيا. والسببان الرئيسيان اللذان يعوقان تحقيق ذلك هما نظم الملكية الفكرية وعدم رغبة البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها. وأشار السيد دالينديبو إلى التضارب في المعايير بين نظامي التجارة وحقوق الإنسان وتعاضم سلطة منظمة التجارة العالمية إلى جانب القيود التي تُكبل تطبيق القانون المتعلق بآلية تسوية المنازعات في المنظمة. ويمكن أن يساعد النهج الذي تتبعه لجنة القانون الدولي لدى معالجتها لمسألة تجزؤ القانون الدولي، أي "تكامل النظم"، في معالجة مشاكل التضارب المحتملة التي تنشأ كنتيجة لتشعب القانون الدولي وتوسُّع نطاقه. ويمكن أن تقدم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التوجيه والإرشاد فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن يحصل بها ذلك في الواقع لأخذ نظم أخرى في الاعتبار من خلال عمليات تقييم الآثار. والمسألة الأخرى ذات الصلة هي، بطبيعة الحال، ما إذا كانت الهيئة المعنية مختصة ومُحوّلة بالنظر في معايير نظام آخر.

٤٢ - وقدم فريد ديدين، من مؤسسة كوسوفو للرعاية الصحية، عرضاً عن عمل المؤسسة، وهي منظمة لا تستهدف الربح تعمل في مجال الصحة العقلية والإنجابية. كما قدم وصفاً للبيئة التي تعمل فيها المنظمة والقيود القانونية والفعالية المرتبطة بنظام الخدمات الصحية في

كوسوفو^(٥) والعوائق المالية والقصور في الشفافية والمشاركة في عملية توزيع الموارد الوطنية وكذلك في عملية تخصيص موارد الجهات المانحة الدولية.

٤٣ - وخلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، تناول الكلمة ممثلو كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية وشبكة حقوق السكن والأرض ورابطة مواطني العالم ومصر ومنظمة الشمال - جنوب في القرن الحادي والعشرين والشبكة العالمية من أجل الحق في التنمية ومعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية. وقيل إن التعاون الدولي ينبغي أن يتعزز دون فرض شروط أو التزامات على البلدان النامية. وأُعرب عن القلق لعدم اعتماد الأونكتاد نهج قائم على حقوق الإنسان في عمله، وهو ما كان كفيلاً بأن يحسّن التحليلات الواردة في تقريره المتعلق بأقل البلدان نمواً. وفيما يخص العلاقة بين النهج القائم على حقوق الإنسان والحق في التنمية، أُشير إلى أن هذا الأخير يتميز بتركيزه على البعد الدولي. وينبغي إجراء مناقشة أعمق بشأن الكيفية التي يمكن أن يدعم بها الحق في التنمية الحوار بشأن التوجهات الفكرية الناشئة التي تركز على التغيرات الهيكلية وأسباب المشاكل المترتبة، في مقابل التوجه المتمثل في معالجة أعراض عدم المساواة على الصعيد العالمي. ومن الضروري الانتقال إلى أشكال إيجابية من التعاون وتجاوز منطق تقديم المعونات من أجل تناسق السياسات على صعيد النظم.

٤٤ - وفي الكلمات الختامية وفي إطار معالجة مسائل محددة، أعاد المشاركون، ضمن جملة أمور، تأكيد أهمية التكامل على صعيد النظم بين مختلف مجموعات المعايير في ميدان التجارة. وأشير إلى المخطط الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية باعتبارها نموذجاً لتحويل ناجح من هيئة تقنية صرفة إلى هيئة تنظر في مسألة تكامل النظم، ولكن أُشير أيضاً إلى القيود العملية التي تعترض تنفيذ هذا المخطط. واعتبرت مناقشات مؤتمر ريو+٢٠ على أنها تشكل تراجعاً، فهي في نظر البعض تشكل تشكك في مبادئ سبق الاتفاق عليها، مثل مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وبخصوص السؤال عن الفرق بين النهج القائم على حقوق الإنسان والحق في التنمية، ذُكر أن النهج القائم على حقوق الإنسان يركز على احتياجات الأفراد عوض الخوض في موضوع مسؤولية الدولة. وشُدّد على ضرورة زيادة مستوى تناسق السياسات القائمة على حقوق الإنسان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ولتعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في عمل الأونكتاد لا بد من الحصول على ولاية في هذا الشأن من الدول الأعضاء. أما إطار حقوق الإنسان فهو غير مكتمل وغير عملي بالقدر الكافي حتى الآن، ولا يزال أمامه شوط كبير قبل أن يصبح أداة عملية في مجال التحليل الاقتصادي.

(٥) جميع الإشارات إلى كوسوفو، سواء إلى الإقليم أو المؤسسات أو السكان، تُفهم كما وردت في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ودون مساس بوضع كوسوفو.

٢- التمويل من أجل التنمية

٤٥- بناءً على البيانات المتاحة، بحث روبرتو بيسيو، من المرصد الاجتماعي، في معرض حديثه عن مستقبل نظام المعونات المتعدد الأطراف وتخفيف عبء الديون، الفوارق في التنمية، مبيناً الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأشار إلى بيانات نُشرت مؤخراً تضحض الحجج التي مفادها أنه يلزم وجود التفاوت لتحقيق النمو وأن النمو سيؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة توزيع الثروات. وأشار إلى عدد من عوائق أعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى عدم وجود آليات الإنفاذ.

٤٦- واقترحت أندريا شيمبيرغ، خبيرة استشارية في المجال القانوني، في معرض حديثها عن مبادئ إبرام العقود المسؤولة وإدماج مسألة إدارة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في المفاوضات التعاقدية بين الدول والمستثمرين، اعتبار حقوق الإنسان عنصراً إيجابياً يحمي حيز السياسات. وأشارت إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان وإطارها للحماية والمراعاة والمعالجة وكذلك إلى المبادئ المتعلقة بالعقود المسؤولة التي ترمي إلى توفير إطار لإدماج حقوق الإنسان في معاهدات الاستثمار. وأن ثمة تقدم يجري تحقيقه في هذا المجال، ولكن يلزم بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موازنة عقد ما مع هذه المبادئ لا يُعد ضماناً لأن تفرز المشاريع الاستثمارية نتائج إيجابية.

٤٧- وأكد ألدو كالياري، من منظمة مركز الاهتمام، في معرض حديثه عن تنظيم قطاع المالية والأهمية التي تُولى لحقوق الإنسان، أن الأزمات التي حصلت مؤخراً تفند الفرضيات المتعلقة بتنظيم الدولة للسياسات المالية وتدخلها فيها وأن الميدان كان تقليدياً حكراً على مناقشات الخبراء من النخبة. وفي واقع الأمر، فإن هذا النقاش يهم المجتمع برمته وينبغي بالتالي أن يكون له فيه رأي؛ كما أن لمجتمع حقوق الإنسان بالتأكيد كلمته في هذه المناقشات. ودعا الفاعلين في مجال حقوق الإنسان إلى أن يشاركوا بنشاط أكبر، مع الجهات الفاعلة والهيئات ذات الصلة، في المناقشات المتعلقة بتنظيم القطاع المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تناول السيد كالياري مسألة "أكبر من أن يُسمح له بالفشل" - "too big to fail" وتنظيم أسواق المشتقات المالية من منظور حقوق الإنسان.

٤٨- وأكدت غابرييل مارسو، من منظمة التجارة العالمية، في معرض حديثها عن الصلات بين التجارة والتنمية الفعالة وحقوق الإنسان، أن النقاش بشأن حقوق الإنسان وقواعد التجارة العالمية يعود على الأقل إلى عام ١٩٩٩. ورأيت أن قواعد التجارة العالمية والحق في التنمية وحقوق الإنسان تشترك بوجه عام في نفس القيم والمبادئ. والتجارة ضرورية لإيجاد العائدات اللازمة لإحداث النمو الاقتصادي. غير أن النمو الاقتصادي بمفرده لا يجلب العدالة الاقتصادية تلقائياً. وأشارت السيدة مارسو إلى مفاوضات جولة الدوحة والقواعد التي تستهدف أقل البلدان نمواً على وجه التحديد والتي يستشف منها أن هذه البلدان ليست مطالبة بقطع التزامات إلا ما ينسجم وقدراتها الاقتصادية والإدارية. ولا تشمل ولاية منظمة

التجارة العالمية النظر في مسألة التقاسم العادل للفوائد التي تُجنى من التجارة. فهناك التزامات متعلقة بالشفافية وعلى الدول الإبلاغ عن الطريقة التي تنفق بها ما تجنيه من التجارة. وأفادت السيدة مارسو بأن ثمة ثغرات وبأن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية قد أنشأ قسماً يعالج قضايا حقوق الإنسان والتجارة. وشددت على ضرورة التعاون الوثيق مع مجتمع حقوق الإنسان لتمكين التجارة من النمو في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وإعمال الحق في التنمية. ورأت أنه لا توجد أية عوائق قانونية تمنع أخذ قانون حقوق الإنسان في الاعتبار، وبالفعل فإن هذا ما يحدث، كما في سياق قانون الملكية الفكرية وفي قطاع الزراعة.

٤٩- وأكدت جين نالونغا، من معهد الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات المتعلقة بالتجارة، في معرض حديثها عن فهم آثار الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف على الحق في التنمية والرفاه الاجتماعي في أوغندا، أن الاتفاقات التجارية تؤثر على جميع جوانب الحياة. فبموجب نظام منظمة التجارة العالمية، تُلزم الدول الأعضاء بأن تلتزم بجميع الاتفاقات التجارية دفعة واحدة. وعملية صنع القرار غير ديمقراطية وغير عادلة إذ تحدها البلدان المتقدمة النمو إلى حد كبير. وينبغي أن تتوافق جميع القوانين الوطنية مع نظام منظمة التجارة العالمية. ويفتقر معظم البلدان النامية إلى القدرات اللازمة للاستفادة من أوجه المرونة المتاحة بموجب قانون منظمة التجارة العالمية، بل يتخلى عنها أحياناً لجذب المستثمرين أو بفعل ضغط المانحين. ولدى منظمة التجارة العالمية آلية للرد بالمثل والعقوبات، وهي غير موجودة في إطار حقوق الإنسان. ويتصل السبب الرئيسي لتوقف جولة الدوحة بالاختلالات الهيكلية في منظمة التجارة العالمية. أما اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (ترييس) فهو يحمي بالدرجة الأولى مصالح الشركات. ومن المشاكل الناجمة عن حماية الملكية الفكرية ما تعلق بالأمن الغذائي والحصول على الأدوية والتعليم ونقل التكنولوجيا. ولا بد من ضمان حماية حقوق الإنسان في جميع الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وإصلاح منظمة التجارة العالمية ونظم التفاوض في مجال التجارة.

٥٠- وتناول تينو أفافيا، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دور الملكية الفكرية في تيسير أو إعاقاة الحصول على المنتجات الصيدلانية، ولا سيما لعلاج فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وقبل استحداث وجود اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك التجارة في السلع المقلدة، كان لدى البلدان هامش أكبر من المرونة لوضع القوانين الوطنية للملكية الفكرية. ويحصر اتفاق "ترييس" هامش المناورة ذلك في ثلاث مجموعات من أوجه المرونة، أي الوقاية والمعالجة والإنفاذ. وشجع البلدان على الاستفادة من أوجه المرونة هذه وأشار إلى أنه من المهم تقديم المساعدة والإرشاد إلى البلدان فيما يتعلق بأفضل السبل للاستفادة منها. وأعرب عن قلقه بخصوص أحكام اتفاقات "ترييس الإضافية" التي ترد في اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من اتفاقات التجارة الثنائية التي قد تنقلص بموجبها فرص الاستفادة للبلدان النامية من هذه المرونة.

٥١- وتدخّل ممثلو كل من شبكة حقوق السكن والأرض ومصر وقطر ورابطة مواطني العالم وكوبا والاتحاد الروسي ومصر (باسم حركة عدم الانحياز) ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين. وأُعرب عن القلق بخصوص الهياكل القانونية الموازية القائمة وأثير تساؤل بشأن أفضل السبل لتفكيكها. ومن الضروري إيجاد بيئة مواتية من خلال التضامن والتعاون الدوليين، وذلك بإصلاح الهياكل والنظم وإدخال مبادئ المشاركة والمساءلة وحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون الهدف هو تطبيق نهج إنمائي من زاوية حقوق الإنسان. وتناولت كلمات بعض المتدخلين وصف الجهود الوطنية فيما يتعلق بتوفير المعونات والتمويل لأغراض التنمية. وجرى التشديد على مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة في صياغة سياسات التنمية وعلى دور المجتمع المدني. وثمة من أُعرب عن الأسف لاختلاف معنى عبارة "عدم التمييز" في نظام التجارة ونظام حقوق الإنسان. وشدد البعض على ضرورة وجود قدر أكبر من الانسجام والفهم والقبول لحقوق الإنسان في منظمة التجارة العالمية. وأثيرت أسئلة عن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها الحق في التنمية في تفعيل ما تبقى من جولة الدوحة، وبالنظر إلى دور المؤسسات التجارية والمالية في الإطار الأوسع لإدماج الحق في التنمية في المسؤولية الجماعية للدول.

٥٢- وأشار المشاركون على وجه الخصوص، في كلماتهم الختامية وفي ردودهم على بعض الأسئلة التي طُرحت عليهم، إلى أنه ينبغي استعمال الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان كوسيلة ضغط لدى معالجة الاختلالات في نظم التجارة والمالية والاقتصاد. ومن شأنها أن تتيح للدول إمكانية استعادة هامش المناورة الذي تحتاج إليه. وينبغي القيام بمزيد من العمل في مجال التحكيم في المنازعات التي تنشأ عن اتفاقات الاستثمار. ويحتاج الحكمون إلى الدراية التقنية لكيفية استعمال إطار حقوق الإنسان في سياق اتفاقات الاستثمار. وقد ذُكر عدد من الاستراتيجيات العملية في مجال أوجه المرونة التي يتيحها اتفاق "تريس" كأمثلة يمكن استنساخها لضمان الحق في الصحة. وأشار إلى أن الأحكام المعتمدة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بعدم التمييز تسمح بالمرونة وتشمل أحكاماً محددة خاصة بأقل البلدان نمواً. وأشار كذلك إلى أن نظام منظمة التجارة العالمية يقيد وينظم استخدام التدابير المضادة المنصوص عليها في القانون الدولي العام.

٥٣- وقدم فيليكس كيرشماير، من مؤسسة فريدريش إيبيرت، استنتاجاته بشأن الحفل الاجتماعي. وأشار إلى أن الحفل أنشئ ليشكل فضاءً للمجتمع المدني، ولكن لم يُترجم ذلك للأسف بمنح منظمات المجتمع المدني سلطة تقديم قرارات بشأن نتائج دورات الحفل. وحث مجلس حقوق الإنسان على مناقشة التوصيات من حيث الجوهر واتخاذ إجراءات بشأنها. وفيما يخص الحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١، استنتج أن إعلان الحق في التنمية ليس له حتى الآن أثر يُذكر رغم الإقرار بأنه أداة قوية قادرة على تعديل اختلالات موازين القوى القائمة في العلاقات الدولية. صحيح أن الحق في التنمية، الذي ينطوي على بعد كبير، يعني الكثير

للكثيرين من الناس، إلا أنه ينبغي قبل كل شيء، في نظر أصحاب الحقوق، أن يسمح بتغيير، أو الحفاظ، على أوضاعهم بشكل ملموس على الصعيد المحلي.

٥٤ - ولخص الرئيس - المقرر في ملاحظاته الختامية نتائج المحفل الاجتماعي واستنتاجاته الرئيسية وهي على النحو التالي.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٥ - يُتيح الحق في التنمية إطاراً متكاملًا وشموليًا ومتناسكًا يُتوخى في سياق أعمال الأبعاد الوطنية والدولية للتنمية من زاوية حقوق الإنسان. وقد شُدد على الجانب المتعدد الأبعاد للحق في التنمية، فعدا تحريك عجلة يتجاوز النمو الاقتصادي، يكمن المسعى في تحقيق رفاه السكان والإدماج الاجتماعي والعدالة. وقد وُضعت بالفعل أطر معيارية لعدد كبير من عناصر الحق في التنمية، وبالتالي ينبغي استخدام الآليات والأحكام القائمة في مجال حقوق الإنسان ويجب الاحتجاج بالحق في التنمية بوتيرة أكثر انتظاماً من خلال الاستخدام الاستراتيجي للتقاضي والمساندة القانونية. وبذلك يكون في متناول أصحاب الحقوق الوسائل التي تمكنهم من إيجاد سوابق قانونية تراعي وجهات نظر الفئات المهمشة أو المستضعفة وهو ما يساعد على تحديد معايير حقوق الإنسان وتطبيق مبدأ المساءلة.

٥٦ - وينبغي إيلاء عناية خاصة للدور الحاسم للمشاركة الحرة والنشطة والمهادفة في عملية التنمية بالنسبة لفئات منها النساء والمعوقون والشعوب الأصلية والأقليات والأطفال والشباب، وذلك باستخدام الأدوات المعيارية القائمة والمتاحة. وينبغي احترام مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمجتمعات المتأثرة في جميع مراحل صنع القرار في مجال التنمية. وكان هناك تشجيع على استخدام أدوات ونُهُج جديدة وابتكارية للمشاركة من قبيل رصد الميزانيات العامة وأفلام الفيديو التشاركية وغيرها من الوسائل التي يستعيد بها الأفراد التحكم في شكل المشاركة ومضمونها معاً، فضلاً عن العمليات الثقافية التجريبية والعفوية.

٥٧ - وينبغي للمجتمع المدني أن يكون رائداً باعتباره محرك آلية أعمال الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، يشكل وجود فضاء أوسع للمجتمع المدني وبيئة مواتية لمشاركته بنشاط عنصراً حاسماً من عناصر الحق في التنمية. ومنظمات المجتمع المدني دور مشروع على الصعيد الجزئية والمتوسطة والكلية، وينبغي ألا يُنظر إليها فقط من زاوية تقديم الخدمات.

٥٨ - إن التعاون الدولي والتضامن الدولي ودور الثقافة والحق في التعليم عناصر كلها أساسية في أعمال الحق في التنمية وفي إيجاد بيئة مواتية لإعماله. وقد شُدد على ضرورة

القضاء على عوائق التنمية، ولا سيما بالتصدي لمشاكل الاختلالات في السوق العالمية وفشل النموذج الاقتصادي المهيمن وتنظيم القطاع المالي من منظور حقوق الإنسان وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتسوية النزاعات والحروب. وينبغي وجود إرادة سياسية حقيقية على الصعيدين الوطني والدولي واستراتيجية متسقة تقوم على حقوق الإنسان.

٥٩- وينبغي اعتماد اتفاق جديد للتعاون من أجل التنمية يركز على هيكل للمعونة أكثر انفتاحاً، ومؤسسات حكومية فعالة، وتمويل البرامج المتعلقة بتغير المناخ، والمعونة من أجل التجارة، والقطاع الخاص. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان في صلب أي هيكل جديدة للتعاون من أجل التنمية، وينبغي التشجيع على وضع إطار للحق في التنمية موضع التنفيذ وعلى تساق السياسات على احترام مبدأ المساواة وعلى مشاركة المجتمع المدني.

٦٠- إن دياجة الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تنص على أن "التنمية المستدامة" هدف من أهداف المنظمة وأنه من الضروري أيضاً بذل جهود إيجابية من أجل ضمان حصول البلدان النامية على حصة من نمو التجارة الدولية تتناسب واحتياجاتها في مجال التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. غير أن مشاركين آخرين أشاروا إلى أن الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وما ينتج عنها من الترتيبات التجارية لها آثار بعيدة المدى وسلبية في كثير من الأحيان على أعمال حق الإنسان في التنمية في البلدان الضعيفة الدخل. وينبغي إدماج الجوانب المتعددة الأبعاد للحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان في برامج هيئات الأمم المتحدة، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومراعاتها عند بحث القضايا الكبرى التي تهم المجتمع الدولي؛ ومن هذه القضايا تغير المناخ والعدالة المناخية، وأقل البلدان نمواً، والتجارة والاستثمارات، والتعليم والثقافة، وما إلى ذلك.

باء- التوصيات

٦١- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعمل، بالموازاة مع العمليات الحكومية الدولية، على تعزيز الحق في التنمية وبناء قاعدة تمثيلية أوسع من خلال تشجيع مشاركة المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية ذات الصلة بمشاركة واسعة في تعزيز الحق في التنمية.

٦٢- ينبغي تعزيز أعمال الحق في التنمية بمجموعة من التدابير على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية ترمي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية والمساواة وإمكانية التقاضي بشأن هذا الحق. وينبغي تحديد وسائل إضافية لمساءلة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وتوظيف وسائل جديدة أو تحسين استخدام الأدوات القائمة لتعزيز إمكانية التقاضي بشأن الحق في التنمية.

٦٣- ينبغي بذل جهود لاستعمال الحق في التنمية كإطار معياري لتناسق السياسات وتكامل النظم في القانون الدولي باستخدام مجموعة من الآليات والوسائل التنظيمية مع ضمان مشاركة المجتمع المدني بوصفه جهة فاعلة في مجال التنمية من خلال آليات تضم أصحاب مصلحة متعددين.

٦٤- ينبغي أن تنشئ الحكومات وتدعم سبل وأشكال آمنة وشاملة وابتكارية للمشاركة الحرة والفعالة والمهادفة والتمكين في مجال صنع القرار فيما يتعلق بالتنمية. واعترف المشاركون أن رصد الميزانية العامة أداة مهمة لتعزيز الحق في التنمية. وينبغي أن تشمل هذا الرصد مسائل أساسية، مثل المشاركة في عملية التنمية وتوزيع فوائدها والحقوق والحريات وجمع الأموال العامة وتوزيعها.

٦٥- ينبغي أن تشمل المناقشات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأي رؤية إنمائية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ بشكل صريح الجوانب المتعددة الأبعاد للتحقق في التنمية وجميع حقوق الإنسان. وينبغي التركيز على جعل تنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان في صلب برامج التنمية.

٦٦- ينبغي بحث المقترح المتعلق بفرض ضريبة على المعاملات المالية والحرص على تخصيص الموارد المحصلة لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية.

٦٧- ينبغي اغتنام مناسبة مؤتمر قمة الأرض لعام ٢٠١٢ لتركيز الجهود على أركان إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وإعلان الحق في التنمية التي يعزز بعضها بعضاً لتعزيز الحق في التنمية من خلال مؤتمر ريو+٢٠.

٦٨- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يكون سباقاً في تعميم الجوانب المتعددة الأبعاد للتحقق في التنمية وجميع حقوق الإنسان في ولاية جميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وبرامجها وفي استخدام الحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان كأدوات للتحليل في مجال رسم السياسات.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت

- ١- افتتاح الدورة.
- ٢- تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/١٦ المعنون "المفعل الاجتماعي":
 - (أ) تعزيز الحق في التنمية وإعماله بشكل فعّال في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور إعلان الحق في التنمية؛
 - (ب) التدابير والإجراءات اللازمة لجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك دور ومساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛
 - (ج) المساعدة والتعاون الدوليان، فضلاً عن تهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية.
- ٣- اختتام الدورة.

Annex II

[English only]

List of participants

States Members of the Human Rights Council

Bangladesh, Chile, China, Costa Rica, Cuba, Ecuador, Guatemala, Hungary, India, Indonesia, Italy, Maldives, Mauritania, Mexico, Philippines, Poland, Qatar, Russian Federation, Senegal, Uganda, United States of America, Uruguay.

States Members of the United Nations represented by observers

Algeria, Bolivia (Plurinational State of), Egypt, Ethiopia, France, Germany, Japan, Kenya, Maldives, Mauritania, Morocco, Namibia, Nepal, Pakistan, Poland, Qatar, Romania, Rwanda, Serbia, Somalia, Sri Lanka, Syria, Turkey, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen.

Non-Member States represented by observers

Holy See.

Intergovernmental organizations

Organization of Islamic Cooperation.

United Nations

United Nations Conference on Trade and Development, United Nations Development Programme, United Nations Research Institute for Social Development.

Specialized agencies and related organizations

World Trade Organization.

Non-governmental organizations

African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child of the African Union, African Decade of Persons with Disabilities, Aelios Life Association, Association Point-Coeur, Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, BetterAid, Canadian HIV/AIDS Legal Network, Center of Concern, Congregation of Our Lady of Charity of the Good

Shepherd, Endorois Welfare Council, Friedrich-Ebert-Stiftung, Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, Global Network for the Right to Development, Greenpeace International, Housing and Land Rights Network, IBON Foundation, International Council of Women, International Investment Centre(IIC), International Movement ATD Fourth World, International Network on the Prevention of Elder Abuse, International Secretariat of Social Watch, International Sustainable Energy Organisation for Renewable Energy and Energy Efficiency, International Volunteerism Organization for Women, Education and Development, Kosovo Health Foundation, Media21, Minorities Rights Group International, International Organization for the Right to Education and Freedom of Education, Rencontre Africaine pour la Défense des Droits de l'Homme, Rethinking Bretton Woods Project, Southern and Eastern African Trade Information and Negotiations Institute, Tchad Agir pour l'environnement, World Circle of the Consensus..

Academic institutions

International Institute of Social Studies, Institute for Social and Economic Studies, The Hague, School of Oriental and African Studies of the University of London, Maastricht University Faculty of Law.

Independent experts

Virginia Dandan, independent expert on human rights and international solidarity, David Gunn, Incidental, Jimmy Kereseke, community activist; Magdalena Sepulveda, Special Rapporteur on extreme poverty and human rights, Andrea Shemberg, legal consultant, Kishore Singh, Special Rapporteur on the right to education, Lyno Vuth, Sa Sa Art Project; Zoe Young, independent filmmaker.
